

تاريخ القبول: 2020/11/19

تاريخ الإرسال: 2020/09/29

تاريخ النشر: 2021/04/30

ظاهرة السياحة في الجزائر: دراسة تحليلية بين المعطى الاقتصادي والواقع الاجتماعي الثقافي

The phenomenon of tourism in Algeria: an analytical study between the economic situation and the socio-cultural reality

بن عاشور الزهرة ، دريوش وداد

جامعة علي لونيبي البلدية2(الجزائر)، zahra_blida@outlook.com،

جامعة علي لونيبي البلدية2(الجزائر)، driouechw@gmail.com،

المخلص:

تجمع السياحة بين المستوى الاقتصادي والمستوى الاجتماعي الثقافي، وهي تمثل في وقتنا الحالي رهانا أساسيا يلقي الاهتمام لدى العديد من الدول والمجتمعات. ويبدو أن السياحة في واقع المجتمع الجزائري لم تصل بعد إلى مستوى اهتمام مجتمعي عام ولا توظف بتمثلات ثقافية تعمل على تثمينها. وعلى العموم، تتأرجح السياحة بين خطاب للسلطات العمومية تبثه وسائل الإعلام، يلح ويركز على الإنجازات على مستوى الهياكل المادية والموارد الطبيعية، لكن غالبا ما يتم إهمال الجوانب الاجتماعية الثقافية للسياحة، التي قد تساهم، لو تم التكفل بها كما يجب، في دفع هذا القطاع ليصبح قطاعا مساهما في الحركة الاقتصادية الشاملة للبلاد، وقد كان هدفنا من خلال هذا البحث أن نبين التفصل بين المستويين الاقتصادي والاجتماعي الثقافي للسياحة، وما هو الواقع الفعلي فيما يخص السياحة في المرحلة الراهنة من تطور المجتمع الجزائري، حيث توصلت هذه المساهمة إلى وجود علاقة

وطيدة بين المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وبين السياحة، بحيث لا يمكن للسياحة أن تنمو وتتطور لوحدها، وبمعزل عن مختلف الجوانب التي ذكرناها. الكلمات المفتاحية: السياحة، الثقافة السياحية، السياحة كقيمة اقتصادية، المورد البشري للسياحة، صورة الجزائر السياحية، الوعي الاجتماعي السياحي.

Abstract :

Tourism group together the economic level and the social cultural level, and she represents in our current. time the situations essential bets the interest finds with several the states and the societies, and it appears that the tourism in reality of Algerian society has no reach General level of community attention, and it is not framed by cultural representations that work to value them. On the generality, tourism oscillates between a speech to the public authorities broadcast by the media, wish Emphasizes and focuses on achievements at the level of physical structures and natural resources, But the socio-cultural aspects of tourism are often neglected. Which would contribute if it was properly ensured in pushing this sector to become a sector contributing to the overall economic movement of the country, In this article, we will attempt to show the distinction between the economic and socio-cultural levels of tourism, and what is the effective reality regarding tourism in the current stage of the development of Algerian society. As this contribution reached a close relationship between the social, cultural and economic levels and between tourism, so that tourism cannot grow and develop on its own and in isolation from the various aspects that we mentioned.

Key words: Tourism, Cultural Tourism, Tourism as economic value, Human Resort of Tourism, Image of Tourism Algeria, Social Tourism Awareness.

المؤلف المرسل: دريوش وداد، driouechw@gmail.com

1-1 . المقدمة

تعرف الجزائر منذ أربع سنوات أزمة مالية حادة نتيجة انخفاض أسعار النفط الذي يستند إليه الاقتصاد الجزائري. ولا يبدو أن الأوضاع فيما يخص سوق النفط العالمي ستسير نحو الأحسن في السنوات القادمة. لأن المؤشرات الدالة على هذا السوق العالمي للنفط لا تتوقع أن أسعار النفط ستعود إلى المستويات الهامة التي كانت عليها قبل أن تبدأ حركة انخفاضها. وأمام هذه الوضعية الصعبة التي وجد فيها الاقتصاد الجزائري نفسه، هناك تفكير وخطاب على ضرورة الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد أحادي يعتمد على النفط الذي يحدد سعره، وحتى حصص إنتاجه من خارج الجزائر، إلى اقتصاد متنوع ويعمل على رد الاعتبار لقطاعات اقتصادية أخرى لطالما لم يعط لها الاهتمام الكامل الذي تستحقه، وتمنح لها الأهمية في دفع حركية النشاط الاقتصادي في الجزائر، والمساهمة في إيجاد حلول لمشكلة المداخيل الاقتصادية. وفي كثير من الأحيان هناك نوع من الارتجالية في التعاطي مع مسألة إيجاد حلول لأزمة المداخيل المرتبطة بأسعار النفط، مثلما نجد نوعا من ردود أفعال ظرفية أنية بخصوص ضرورة إيلاء الأهمية اللازمة ورد لها الاعتبار كقطاعات أساسية يكون لها دور أساسي في تقديم قيم مضافة للاقتصاد الجزائري وتخفيف الخناق ، ولما لا ترفعه على هذا الاقتصاد الأحادي القائم على تسويق المحروقات وانتظار ما تجود به السوق العالمية للنفط من ارتفاع أسعار لتتمكن من ضمان ظرفيا استمرار تمويل مختلف القطاعات.

هناك إذا وعي بضرورة عدم الاتكال فقط على المحروقات في دفع الاقتصاد الوطني، ووعي كذلك بإمكانية مساهمة، بل ضرورة مساهمة قطاعات أخرى تم إهمالها لأسباب عديدة، في البحث عن الخلاص الاقتصادي والمالي. في هذا

الإطار تجد قطاعات اقتصادية عديدة كانت في مرحلة البحوث المالية مهمشة إلى حد كبير وموجودة في أسفل هرم الاهتمام الاقتصادي نفسها ضمن أجندة اقتصادية جديدة، على الأقل على مستوى الخطاب السائد، وضمن إستراتيجية بعث الاقتصاد الوطني من جديد. ومن بين هذه القطاعات التي أصبحت تحظى بالاهتمام بعد أزمة أسعار النفط، نجد القطاع السياحي، حيث يوجد نوع من الإجماع لدى العديد من الفاعلين في الحقل الاقتصادي الجزائري على ضرورة رد الاعتبار لهذا القطاع، وجعله من أولويات الاهتمام.

لكن إذا كان هناك إقرار بأن الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي أضحت مسألة لا يشوبها الشك والتردد، فهل يستند هذا الوعي الاقتصادي والمالي فيما يخص السياحة إلى وعي اجتماعي وتمثل ثقافي يدرك مدى الأهمية الاجتماعية لظاهرة السياحة، إذ أن المواقف تجاه السياحة في الجزائر لا تتميز بالضرورة بالإجماع داخل المجتمع الجزائري. وإن كانت المواقف والتمثلات الاجتماعية على العموم تتميز بالتأييد والتشجيع على ضرورة وجود سوق سياحية جزائرية تحافظ على الخصوصيات الثقافية للمجتمع الجزائري و على قيمه و معايير، لكن يبقى المجتمع الجزائري في حالة بحث عن أي سياحة يريد، وبأي وسائل وبأي طرق. هل يسعى إلى إقامة سياحة تقوم على نقل نماذج سياحية من فضاءات ثقافية وقيمة أخرى؟ أم أنه يسعى إلى إقامة نمط سياحي جزائري له خصوصياته ومميزاته؟ لأننا ندرك أن السياحة هي حاملة لعلامات ثقافية للمجتمع الذي يحتضنها. هناك إذا علاقة وطيدة بين السياحة كمعطى اقتصادي وكمعيار اجتماعي ثقافي لأي مجتمع. وسنسى في هذه المقالة أن نبين مدى التداخل بين المستويين الاقتصادي والاجتماعي لظاهرة السياحة. وكيف يتم فصل ويتمحور هذا التداخل في الحالة الجزائرية.

الإشكالية

يمكن القول إنه منذ منتصف ثمانينيات القرن الماضي للسياق الاقتصادي الدولي تأثيرا كبيرا في سير الاقتصاد الجزائري بحيث ظهر جليا أن سيرورة الاقتصاد الجزائري تحدد إلى حد معين من خارج الحدود الجزائرية. وتجلى ذلك في انخفاض سعر النفط في هذه الفترة - 1986 بالتحديد - الذي فرضه المتحكمون الفعليون في سوق النفط، مما جعل الجزائر تواجه مصاعب ومتاعب اقتصادية كانت أحداث أكتوبر 1988 مؤشرا قويا عليها. وبدأت محاولات لتفادي فخ الاعتماد فقط على أسعار المحروقات ومدخلها في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني تظهر سيما مع الإصلاحات الاقتصادية لعام 1988 مع قوانين استقلالية المؤسسات. لكن الشيء المميز لكل المحاولات لتفادي فخ المحروقات هو أنها لم تحاول أن تفصل وتقوم بقطيعة مع عقلية الربع، التي أخذت مكانها في الضمير الجمعي الجزائري، واستمرت إلى اليوم. وأهم مؤشر على ذلك هو أن الاقتصاد الجزائري الذي يعرف هزات واختلالات منذ أكثر من ثلاثين سنة فهو لا يزال يعيش على من منطلق الربع. فالمسألة ليست مسألة تمويل - وإن كانت على أهميتها - بقدر ما هي مسألة ضمير ووعي اجتماعيين. في هذا الصدد لم تكتس بعد بعض القطاعات الاقتصادية في الجزائر على غرار قطاع السياحة الذي هو محل دراستنا هذه، الأهمية اللازمة ليس فقط من حيث الحصص الاستثمارية المخصصة له، ولكن من حيث الاهتمام الثقافي والاجتماعي وجعله محل تغطيات إعلامية معتبرة، حتى يصبح له الوضوح اللازم. ليجعله محل اهتمام هيكليا وليس ظرفيا. أي السعي إلى إقامة نوع من الوعي السياحي في المجتمع الجزائري، بحيث تثبت التجربة في الجزائر أن الحديث عن تثمين قطاع السياحة يكون عندما نواجه أزمة مالية بسبب انخفاض أسعار المحروقات، بل بمجرد عودة البجوحة المالية يتم تناسي ضرورة الاهتمام بهذا القطاع السياحي وتثمينه واعتباره قطاعا اقتصاديا بامتياز. وتخضع النظرة إلى هذا

القطاع إلى إثارة الانفعال على الفعل ! فلا مناص إذا من منح اهتمام لهذا القطاع الحيوي الذي قد تعادل عائداته ومداخيله المالية عائدات البترول مثلما هو شأن عدة دول من العالم التي تساوي مداخيلها من السياحة وتوافد السواح إليها مداخيل عدة بلدان بنت اقتصادها على تصدير النفط بالدرجة الأولى. فكثيرة هي الدول التي أصبحت تواجه معاناة كبيرة لاعتمادها فقط على تصدير النفط. وأهم مثال هو بلدنا الجزائر، وفنزويلا... ففي الوقت الذي نحضر فيه إلى حالة عولمة للسياحة لم يسبق لها مثيل، وإلى تحول السياحة إلى قطاع صناعي هام يحقق مداخيل مرتفعة جدا وإلى تنوع الخدمات السياحية وتنوع المواقع السياحية، وكذا الممارسات السياحية، لا تزال السياحة في الجزائر بعيدة عن الاهتمام الفعلي، ولم تصبح بعد مسألة اجتماعية، تحظى بالاهتمام الاجتماعي الكامل، فعلى سبيل المثال لم تعقد في الجزائر جلسات وطنية كبرى للسياحة، وإنما كنشاط اجتماعي تتميز بالتهميش. صحيح هناك وكالات وفاعلين في هذا القطاع ينشطون باستمرار، لكن لم تصبح السياحة في الجزائر بعد انشغالا اجتماعيا ثقافيا وصعدت إلى صفة النشاط الاقتصادي الاجتماعي المدعم لحركية النمو الاقتصادي المنتج وليس القائم على الربح، وعليه يمكننا أن نصيغ جملة من الأسئلة تهيكّل إشكاليتنا هذه على النحو الآتي: لماذا لا يزال الوعي الاجتماعي المحيد بالسياحة في المجتمع الجزائري غير مثنى بامتياز للممارسة السياحية؟ - كيف يمكن للقطاع السياحي أن يصبح قطاعا حركيا من الناحية الاقتصادية في الجزائر؟ - كيف يمكن لتثمين السياحة في الجزائر أن يساهم في تثمين صورة الجزائر داخليا وخارجيا؟

الفرضيات: وضعنا كمحاولة إجابة مؤقتة لهذه الأسئلة ثلاث فرضيات نحاول من خلالها أن نؤطر محاولة التحليل في هذه المقالة. وجاءت على هذا المنوال: *يقوم الحكم عادة على الممارسة السياحية سلبا نظرا إلى وجود ضروب سلوك معينة في

بعض المواقع السياحية. * - تتطلب ديناميكية القطاع السياحي في الجزائر التركيز على التكوين في المورد البشري المتخصص. * - يمر تنميين السياحة في الجزائر لتنميين صورة الجزائر داخليا وخارجيا من خلال بث توعية ثقافية.

المنهج والتقنية والعينة: اعتمدنا في هذه المقالة على المنهج المقارن، حيث لجأنا إلى مقارنة ما توفر لنا من كتابات صحفية حول موضوع السياحة في الجزائر بما توفر لنا من محاولات تحليل وتفسير الظواهر السياحية في مؤلفات متخصصة سواء في الاقتصاد أو في علم الاجتماع. واعتمدنا على عينة من الكتابات الصحفية من الجرائد الوطنية وكتابات متخصصة تحاول تحليل وتفسير الظاهرة السياحية.

أما عن التقنية، فإننا لجأنا إلى تقنية تحليل المحتوى المواضيعي.

2- واقع السياحة في الجزائر في الفترة الحالية:

تزايد الاهتمام بالسياحة في الجزائر، سيما في التقارير الصحفية منذ أزمة انخفاض أسعار النفط، والتي رافقها انخفاض في مداخل الجزائر من العملة الصعبة. وتوسى الصحافة الوطنية - المكتوبة والمرئية والسمعية وحتى مواقع التواصل الاجتماعي- إلى إعطاء وضوح لموضوع السياحة، سيما الداخلية أو المحلية. وبغض النظر عن كيفية تعاطي هذه الصحافة لموضوع السياحة، فالشيء الذي عادة ما يتم عرضه هو أن القطاع السياحي الجزائري تميزه نقائص وعيوب عديدة ومتعددة في مختلف مستويات سلسلة العرض السياحي الوطني، وهناك إجماع من طرف محلي القطاع السياحي أن الإمكانيات والموارد الطبيعية متوفرة. لكن هناك عجز في المنشآت والخدمات السياحية. وعادة ما تتم المقارنة مع تونس خاصة والمغرب، اللذان يرجعان لنا صورة وواقعا ليسا في المستوى المطلوب فيما يتعلق بالنشاط السياحي في الجزائر. وأن حصته في الاقتصاد الوطني لا تزال ضعيفة بشهادة مسؤولي القطاع ذاتهم: "قال وزير السياحة والصناعة التقليدية، حسان مرمروري، أن

القطاع لا يمثل في الوقت الراهن سوى 2 في المائة من الناتج الداخلي الخام. رغم كونه أحد أهم القطاعات البديلة التي تعول عليها الحكومة للخروج من التبعية المفروضة على الجزائر لقطاع المحروقات، لا سيما في الظرف الحالي الذي تعيشه أسعار النفط. وأكد الوزير ... على ضرورة بذل الجهود لرفع حجم مشاركة القطاع السياحي في المداخل الوطنية والإسهام في الناتج الداخلي الخام، متوقعا تسجيل نمو في هذا المجال بداية من السنة الجارية، من خلال ما عبر عنه بالحركية في القطاع"¹. ومثلما جاء على لسان الوزير السابق المكلف بقطاع السياحة، فإن نسبة مساهمة السياحة الجزائرية في القطاع الاقتصادي ضئيلة جدا. وهذا على الرغم من الإمكانيات والاعتمادات الهامة المالية الممنوحة لهذا القطاع: " عليكم أن تحققوا مردودية الاستثمار في هذا القطاع ". صرح بذلك الوزير حيث أشار إلى أن مهمة مديري السياحة ستكون من الآن فصاعدا محددة جيدا، و"سيتم اختبارها" مع تحقيق نتائج إيجابية على المستويين المركزي والمحلي... يعتبر السيد بن مسعود* أن "الحركية والاستثمارات المنجزة، هما من دون شك كبيرين لكن لا يزال ينتظرنا الكثير"... وبهذا الوعي من طرف المسؤولين بضرورة الاهتمام بالقطاع السياحي وتفعيله، هناك سعي من طرف السلطات العمومية إلى النهوض بالقطاع السياحي والاهتمام به واتخاذ إجراءات عملية من أجل ذلك: "تعمل وزارة السياحة منذ شهرين تقريبا، على إعداد ورقة طريق في شكل مخطط وطني لإحياء السياحة الصحراوية، التي كانت أحد أهم عوامل جذب السائح الأجنبي إلى الجزائر قبل عام 1992، وحسب ورقة الطريق التي مازالت في شكل مسودة، فإن السياحة الصحراوية يمكنها خلق ما لا يقل عن 200 ألف منصب شغل دائم في غضون 5 سنوات في حال تجنيد الوسائل التي يتطلبها مخطط عمل متوسط المدى. كشف مصدر من وزارة السياحة أن الوزارة عقدت في الفترة ما بين نهاية أوت إلى اليوم، سلسلة من اللقاءات

بين الوزارة وفاعلين في مجال السياحة في الجنوب، كما استشارت الوزارة إطاراتها الموجودة في الولايات السياحية الأهم في الجنوب وهي الوادي وإليزي وتمنراست ويشار وأدرار وغرداية، من أجل تحديد إطار لإحياء السياحة الصحراوية التي كانت قبل بداية الأزمة الأمنية في التسعينيات، أحد أهم عناصر الجذب السياحي في الجزائر. وأشار مصدرنا إلى أن الوزارة بصدد التحضير للإعلان عن مخطط وطني لإحياء السياحة في الجنوب تشترك فيه وزارات عدة والأجهزة الأمنية بعد موافقة الحكومة على المخطط والمصادقة عليه². هذا الوعي من طرف السلطات العمومية بأهمية الرهان السياحي يستند إلى مقترحات يراد لها أن تكون مجسدة في أرض الواقع الاقتصادي الجزائري اليومي، وذلك من خلال العمل على تنظيم القطاع السياحي وفق معايير ومقاييس واضحة المعالم من شأنها أن تسمح بالانطلاق الفعلي للممارسة السياحية في الجزائر: "وتضمنت ورقة الطريق مجموعة من المقترحات، أبرزها إعادة تنظيم مناطق التوسع السياحي في الجنوب التي تعاني من سوء تنظيم وتدهور كشفت عنه تقارير داخلية للوزارة، ولا تحتاج مناطق التوسع السياحي في ولايات الجنوب إلى إعادة تنظيم وتطهير فقط. كما كشف مصدر من الوزارة، بل تحتاج أيضا للتنويع وخلق مناطق جديدة تكون قريبة من المواقع السياحية مثل الأهجار في تمنراسي وطاسيلي ناغر في إليزي، وبنو عباس وتاغيت في الجنوب الغربي وقصور غرداية والمواقع السياحية المهمة في ولاية الوادي، وفي المنبوعة والواحات والقصور القديمة في ورقلة وأدرار.

ومثل عنصر تنظيم وتهيئة العقار السياحي نقطة البداية لمشروع إحياء السياحة الصحراوية التي تعاني، كما كشف مصدرنا، من غياب أو ضعف الاستقبال السياحي وتحتاج إلى إنجاز عدد كبير من الفنادق المصنفة وغير المصنفة³.

وكما يتضح من هذا المقطع، فإن السياحة في الجزائر لا تزال تواجه صعوبات على مستوى التنظيم، وعلى مستوى المساحات المخصصة لها. فالمشروع السياحي في الجزائر لا يزال يواجه صعوبات عديدة ومتنوعة، بل يمكن القول أنه من الضرورة بمكان أن ننطلق من جديد بقطاع ما يزال يحتاج لا نقول للكثير بل بالأحرى لكل شيء. ثم نجد الاهتمام بالجوانب المادية المالية في إرادة دفع القطاع السياحي في الجزائر نحو التطور والتنمية "العنصر الثاني المهم الذي تعول عليه الوزارة لإحياء السياحة الصحراوية هو تسهيلات في مجال تمويل إقامة المشاريع السياحية، تتضمن زيادة في تمويل المشاريع من جهة، وفتح المجال أمام تمويل الوكالات السياحية التي تعتبرها ورقة طريق الوزارة الوصية المفتاح الحقيقي لعملية إحياء السياحة في الجنوب. وكشف مصدرنا أن الوزارة ستوصي بمنح تسهيلات في مجال تمويل نشاطات الوكالات السياحية التي تقوم بتنفيذ عمليات إشهار مباشر للوجهات السياحية في الجزائر في الإعلام الأجنبي، مع مشاركة مباشرة لوزارة السياحة في عملية الإشهار هذه"⁴.

يظهر الاهتمام أيضا بالبعد المالي للسياحة في الجزائر مع السعي إلى المساعدة على إقامة المشاريع السياحية، سيما من طرف متعاملين في القطاع السياحي، وهذا من خلال منح تسهيلات مالية متنوعة ومتعددة سيما فيما يتعلق بجهد الترويج لوجهة الجزائر في البلدان الأجنبية باعتبارها المصدر لاستقدام السواح الأجانب وما يحملونه من عملة صعبة ومداخل للاقتصاد الجزائري. من جهة أخرى، فإن ورقة الطريق التي تسعى إلى إقامتها السلطات العمومية وترجمتها عمليا إلى إنجاز تتضمن أيضا ضرورة الاهتمام بقطاع النقل الجوي باعتباره الوسيلة الأساسية في تسهيل عملية تنقل السواح الأجانب. فهناك وعي واتفق على ضرورة أن يكون قطاع النقل الجوي في عملية المرافقة لدفع القطاع السياحي ليس فقط في الجنوب الجزائري، بل في كل

مناطق الجزائر: "العنصر الرابع هو إدخال متعاملين جدد في مجال النقل الجوي المباشر بين مدن الجنوب السياحية ودول أوروبية، مع تنشيط الخطوط الجوية الجزائرية. وكشف مصدرنا أنه من غير الممكن طبقا للإمكانيات الحالية للنقل الجوي في الجنوب أن تتوسع السياحة الصحراوية، لهذا فمن الضروري أن تتعاون وزارة النقل مع المخطط لتشجيع شركات النقل الجوي الأجنبية على دخول مجال النقل الجوي بين مدن الجنوب والعواصم الأوروبية، بالإضافة إلى زيادة إمكانيات النقل الجوي المحلي في المدى القصير. وتعتقد وزارة السياحة أن تنشيط النشاط السياحي في الجنوب لن يوفر فقط مناصب شغل دائمة وعائدات مادية كبيرة للخزينة العمومية والخواص، بل سيؤدي إلى عودة السائح الأجنبي بالتدرج إلى مناطق في الشمال الجزائري. يبقى أن هذا المشروع الطموح يحتاج لإرادة سياسية تدفعه إلى الأمام لأن النوايا وحدها لا تكفي"⁵. بل يحتاج إلى وعي اجتماعي سياحي لأنه مهما كانت قيمة الاستثمارات وإن توفرت الإرادة السياسية لذلك، على الرغم من أهمية هذين العنصرين، لكنهما قد لا يكفيان لتحقيق النقلة السياحية تلك! ولنا في تجربة التصنيع التي عرفتها الجزائر في مطلع سبعينيات القرن العشرين أحسن مثال على عدم كفاية الإرادة السياسية والحرص الاستثمارية على نجاح هذا القطاع، بل للمستوى الثقافي دوره في جعل أفراد المجتمع يلفتون حول مشروع ما. يبدو أن السلطات العمومية بدأت تدرك أهمية القطاع السياحي في المساهمة في التنمية الاقتصادية الوطنية. لكن يبدو هذا الاهتمام مبتورا من عامل المورد البشري الذي لا يظهر كثيرا عند التطرق إلى آفاق قطاع السياحة في الجزائر للسنوات القادمة.

3- السياحة في الجزائر من خلال بعض المعطيات الإحصائية:

لطالما وجدنا لغة الإحصائيات والأرقام هي التي تأتي في المقام الأول، في عملية تقييم إنجازات القطاع السياحي " ليس أقل من 2112 مشروع جديد في

الاستثمارات الفندقية والسياحية معتمدة تم تسجيلها ما بين 2008 و2018 على كامل التراب الوطني، صرح بذلك قبل أمس بقسنطينة، الأمين العام لوزارة السياحة والصناعة التقليدية السيد أحمد قاسي عبد الله، خلال ترأسه الطبعة الثالثة للقاءات الجهوية للسياحة، التي خصصت لتقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2008-2018... أكد ممثل الوزارة أن هذه المشاريع يمكن أن تؤدي إلى إنشاء 110000 منصب شغل، وبطاقة استيعاب تقدر بـ 277699 سرير بقيمة إجمالية 1493 مليار دينار استثمارات، و820 مشروع في طور الإنجاز، مما قد يؤدي إلى رفع قدرات الاستقبال إلى 120000 سرير إضافي و60000 منصب شغل حسب الأمين العام للوزارة... يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 بمثابة إطار استراتيجي لسياسة السياحة في الجزائر، وتم المصادقة عليه من طرف مجلس الحكومة في 2008... إن قطاع السياحة والصناعات التقليدية هو من القطاعات ذات الأولوية في المخطط الاقتصادي الجديد، لأنه يعتبر حسب السيد قاسي عبد الله دائما كواحد من محركات التنمية الاقتصادية، الذي يؤدي إلى خلق الثروات ومناصب العمل⁶.

كما نلاحظ مرة أخرى، فإن الخطاب المؤطر للسياحة في الجزائر غالبا ما يستند إلى المعطيات الإحصائية والبيانات الرقمية، التي عادة ما يتم عرضها كمؤشرات إيجابية لسير هذا القطاع وتسييره. فعلى سبيل المثال، فإن مشروع سياحي خلال عشر سنوات هو عدد هام نسبيا، لكن ماذا يمثل هذا العدد من حيث دفع حركية النشاط السياحي في واقع المجتمع الجزائري، إضافة إلى ذلك، فإن الإحصائيات المتعلقة بأعداد الأسرة في الفنادق ماذا تعني لدى الأفراد أو العائلات الجزائرية في الوقت الذي نسجل فيه نقصا فادحا في تغطية الطلب السياحي

للجزائريين خلال موسم العطلة الصيفية. ناهيك عن طبيعة الخدمات والأسعار في الفنادق الجزائرية؟ و نجد الإلحاح مرة أخرى على أولوية القطاع السياحي.

4- منح الأولوية للقطاع السياحي :

هذه الأولوية التي من شأنها أن تدفع الفاعلين في القطاع السياحي إلى الانخراط في المسعى المؤدي إلى تنمية القطاع وتطويره. "في نفس السياق، صرح السيد قاسي عبد الله أن قطاع السياحة هو ذو أولوية، مثله مثل قطاع الطاقة والفلاحة والصناعة والمعرفة، مضيفاً أن الالتفاف الإرادي لكل الأطراف المعنية بإستراتيجية تطوير السياحة والصناعات التقليدية باعتباره قطاعاً بديلاً للمحروقات"⁷. وحتى يتبوأ قطاع السياحة هذه المكانة ذات الأولوية، فلقد تم وضع ورقة طريق ستسمح بدفع قطاع السياحة إلى لعب دور القطاع الذي سيؤدي دوراً هاماً في مسعى التنمية الوطنية، وبالأساس يسمح بتحقيق دخول إيرادات مالية و بالتالي تخفيف العبء على ميزانية الدولة وخزينتها ! وحتى يتمكن من الاضطلاع بهذا الدور الهام في هذه المرحلة الصعبة التي يمر بها القطاع المالي في الجزائر، فإن ضرورة عصرنته عن طريق إقحام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة على تسييره تفرض نفسها ! بالنسبة إلى الأمين العام لوزارة السياحة والصناعات التقليدية فإن ورقة الطريق التي وضعتها وزارة السياحة والصناعات التقليدية تهدف إلى عصرنة القطاع من خلال استغلال أكثر لتكنولوجيات الإعلام والاتصال الجديدة، ورقمنة كل أنواع الصفقات بين الإدارة والمواطن، وعلى الخصوص التسهيلات المنتظرة من برنامج لامركزية العمليات. من جهة أخرى، ومن أجل إنشاء صناعة جديدة للسياحة، فإن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية قام بتحديد مرحلتين رئيسيتين: المرحلة الأولى (2008-2015) وتتعلق بوضع السياسة الجديدة للسياحة في الجزائر، سيما فيما يتعلق بتهيئة الفضاءات والاستثمار والترويج للوجهة. أما المرحلة الثانية (2015-2030) فهي مخصصة

لتعزيز العمليات التي تم القيام بها سابقا من أجل إقامة الوجهة السياحية الخاصة بالجزائر⁸.

على العموم، هو ذا الإطار الذي تترك به السياحة في الجزائر من طرف السلطات العمومية في الجزائر الذي غالبا ما طغى عليه الطابع الإحصائي والانفعالي أكثر من الطابع العملي الفعلي ، ولا زال القطاع السياحي لا يمثل في حقيقة الأمر قطاعا استراتيجيا. ومن الأولويات الاقتصادية في إستراتيجية التنمية الوطنية، لكن مسؤولية هذا الوضع لا تعود ولا تلقى فقط على السلطات العمومية ، بل حتى المجتمع معني بهذه المعادلة وهو طرف هام فيها. فكيف يتفاعل المجتمع الجزائري مع السياحة.

5- واقع السياحة في المجتمع الجزائري:

عادة ما يتم الربط بين السياحة والجانب الاقتصادي في شقه المالي في الجزائر منذ فترة قصيرة ترجع إلى دخول الجزائر في ضائقة مالية حادة: "الآن حان الوقت لكي نفكر في المستقبل السياحي لبلدنا، لأننا إذا حدث هناك أمر استثنائي، سنضطر إلى العيش مع برميل نفط بسعر أقل من 60 دولار. فلا يمكننا حسب رأيي أن نعرف مرة أخرى تلك الأسعار التي عرفها برميل النفط، والتي وصلت إلى 144 دولار في جويلية 2008. والسؤال الذي يتعين علينا أن نطرحه : هل يمكن للسياحة أن تكون إحدى البدائل لانخفاض أسعار النفط؟ إن إجابتي هي نعم"⁹، ولكن السؤال الذي يتعين علينا أن نصيغه ونطرحه في هذا السياق، يتعلق بمعرفة إن توفرت الشروط الاجتماعية والثقافية لتصبح السياحة فعلا بديلا لمداخل أسعار النفط. أي هل أصبحت السياحة ظاهرة مجتمعية تمثل انشغالا ليس فقط سياسيا بل انشغالا مجتمعيًا، تحتضنه فئات اجتماعية واسعة بغض النظر عن التباينات والفروق الطبقيّة والمستويات الثقافية. وهذا الاحتضان الاجتماعي يولد الوعي بضرورة إقامة صناعة

سياحية تساعد كثيرا في تعزيز القدرات الاقتصادية للجزائر. ولا تجعل المجتمع الجزائري يعيش في حالات مخاوف بسبب ما تحدثه اختلالات سوق النفط العالمية. فإذا كان سعر البترول يتحدد في كليته خارج الحدود الجزائرية، فإن الأسعار السياحية في الجزائر ستتحدد وتقرر هنا في الجزائر، حيث تكون لنا سيادة على سياحتنا. وهذا عندما نجعل من القطاع السياحي قطاعا صناعيا بامتياز حيث نعتزف أن الوعي الصناعي السياحي لازال لم يتهيكل بعد في الواقع الاجتماعي الجزائري في حين أنه موجود في العديد من الدول التي جعلت من السياحة صناعة بامتياز: " فمذ نهاية الحرب العالمية الثانية، تمثل السياحة في العالم واحدا من القطاعات التي تعرف نموا سريعا وبصفة مستمرة، فعلى سبيل المثال تعرف فرنسا 83.8 مليون قادم إليها والولايات المتحدة 47.8 مليون، واسبانيا 65 مليون، وهي كما نرى من البلدان التي تستقبل أكبر عدد من الزوار، على الأقل التي تعرف أكبر عدد من العابرين لها. أما فيما يتعلق بالإيرادات، فإن فرنسا تتواجد في المرتبة الثالثة بـ 43.2 مليار أورو، مقابل 49.1 مليار بالنسبة إلى اسبانيا، و133.4 مليار بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فصناعة السياحة تمثل وزنا اقتصاديا، في بلد مثل فرنسا يضاهي قطاع السيارات"¹⁰. ولكي يصبح القطاع السياحي ذلك القطاع الذي يعول عليه كثيرا في جلب مداخيل من العملة الأجنبية اللازمة لاستمرارية سير الاقتصاد الوطني، فإن شروط الاستعداد لذلك يجب أن تتوفر وتوجد ليس فقط على المدى القصير، مثلا التفكير فقط في ضمان موسم صيف ناجح، أي جعل الجهد يصب فقط في إطار ظرفي موسمي، بل إن المسعى يجب أن يكون على المدى البعيد. ومن هنا تبدو أهمية الاستثمار في التكوين في القطاع السياحي. فإذا كان القطاع الصناعي يجعل من ضرورة تأهيل المورد البشري شرطا ضروريا لتحقيق الأهداف التي وجدت من أجلها المؤسسات الصناعية الخدمائية أو الإنتاجية، فإن السياحة التي تميل وتنزع

لأن تكون صناعة تستدعي ضرورة الاهتمام بالموارد البشري لضمان نجاحها واستيعابها واحتضانها من طرف المجتمع. وأن المهتم بواقع القطاع السياحي في الجزائر، لا يمكنه إلا أن يلاحظ أن التكوين في هذا القطاع لا يكاد يكون له وضوح مؤسساتي واجتماعي يذكر. صحيح لدينا مدارس عليا للفندقة فقط، وليس للسياحة بالمعنى الواسع للكلمة. مثلما لا نعثر في الجامعات الجزائرية على تخصصات أكاديمية تخص السياحة. فعلى سبيل المثال لا يوجد هناك تخصص علم الاجتماع في السياحة في أقسام علم الاجتماع في الجامعة الجزائرية (حسب ما حصلنا عليه من معلومات في هذا الشأن). بل لا يوجد حتى مقرر علم اجتماع السياحة. صحيح ، تشهد الجامعات الجزائرية تنظيم أيام علمية وملتقيات تخص السياحة، لكن هذا لم يساعد في تبلور وعي حاد لدى الفاعلين في الجامعة الجزائرية بضرورة إنشاء تخصصات بيداغوجية تتعلق بالسياحة، ويمكننا أن نقول إنه على الرغم من سخاء الخطاب حول السياحة وأهميتها في المرحلة الراهنة من الواقع الاقتصادي الاجتماعي الذي يتواجد فيه المجتمع الجزائري، لكن التجسيد الفعلي للسياحة كصناعة تستطيع أن تساهم في الحركية الاقتصادية للبلاد لا يزال بعيد المنال. وقد لا نزايد إذا قلنا إن التعامل الاجتماعي مع السياحة غير موجود البتة ويبقى يندرج ضمن ممارسات فردية لا تتسم بالطابع المنظم. صحيح أن فكرة الرحلات المنظمة أخذت مكانها أكثر فأكثر في وقتنا الحالي مع وكالات الأسفار. لكن يبقى سوء التنظيم و"البريكولاج" هما السمتان البارزتان أكثر في التعامل السياحي في الجزائر. وهذا ما يقودنا إلى القول "... إن الاستهلاك السياحي يبقى يرتبط بصفة واسعة بالممارسات الفردية غير المنظمة، وهذا ما يسميه ف. آشر، وج. جاكين بـ "البريكولاج"¹¹. ويظهر هذا البريكولاج خاصة في مواسم الاصطياف، حيث يتجلى بوضوح الواقع الفعلي الذي يتواجد عليه القطاع السياحي في الجزائر، والذي يتميز بنقص أو بالأحرى غياب

الخدمة السياحية. ومن المؤشرات على هذا الغياب هو عدم وجود حظيرة فنادق سياحية في بلد سياحي بامتياز بحكم الموارد الطبيعية العديدة والمتنوعة التي تزخر بها الجزائر. فهل يمكننا أن نتحدث عن وجود وعي سياحي جزائري في الوقت الحالي؟ صحيح إن الصورة ليست قاتمة كما قد يعتقد البعض. فهناك مبادرات عديدة في الميدان السياحي، تقوم بها الدولة أم الخواص، لكن بالمقارنة مع طبيعة الخدمات السياحية المقدمة في العديد من الدول التي أصبحت مقصد العديد من أفراد المجتمع الجزائري، فإننا لازلنا بعيدين عن المعايير والمقاييس المعمول بها.

6- طبيعة الخدمة السياحية في الوقت الراهن:

تطرح إشكالية السياحة مسألة هامة تتعلق بنوعية الخدمة التي ستقدمها السياحة الجزائرية للسائح القادم من الخارج. فمسألة الخدمة تطرح هي بدورها مسائل ثقافية هامة يتجاوز رهانها حدود الظاهرة السياحية ذاتها. فعلى سبيل المثال السائح الغربي الذي قد يختار وجهة الجزائر، هل يجب أن يجد كل أنواع الخمور والنيبيذ التي ألفها في بلده، وحضارته وثقافته؟ فهل يجب أن توفر فنادقنا الخمر والنيبيذ فوق الطاولات؟ وقد تكون في الفندق الذي يتواجد به السواح الأجانب عائلات جزائرية لا تمارس شرب الخمر وتعاطيه ! هناك أيضا مسألة تعري الأجساد المصاحب للثقافة الغربية. فهل سنقبل بقدوم سواح قد يلجؤون إلى ارتداء ألبسة سباحة تعتبرها الثقافة والعرف الجزائريين بأنها غير محتشمة ومخلّة بالحياء. إن أعراف المجتمع الجزائري وتقاليدته وتعاليم دينه الحنيف لا تسمح بمثل هكذا ممارسات لأجانب قدموا إلى الجزائر، بل يرفض الجزائريون ممارسات غير أخلاقية تصدر عن جزائريين في أماكن أصبحت مرتعا للفساد القيمي والأخلاقي. وكم شاهدنا وسمعنا وقرأنا في وسائل الإعلام الوطنية انتفاضة سكان أحياء محاذية لأماكن (فنادق وملاهي) أصبحت تصنع الحدث بممارسات الرذيلة. فالضمير الجمعي الجزائري لا يقبل إلا ما يمكن أن يسميه

بالسياحة "النظيفة" التي لا تمس بخصوصيات المجتمع الجزائري من دين وقيم وتقاليد وأعراف. من جهة أخرى، فيمكننا، نقول إن المجتمع الجزائري لا يزال بعيدا عن السياحة المحلية، واكتشاف الأوراق الراححة للمورد السياحي الوطني، بحيث يمكننا القول أن ما يميز المجتمع الجزائري الحالي هو غياب ظاهرة السياحة الاجتماعية. فالسياحة المحلية لم تصر بعد مطلبا اجتماعيا مؤسسا. ويبقى الفعل السياحي فعلا هامشيا ومعزولا. صحيح أن الجزائريين أصبحوا في احتكاك مستمر مع العديد من مصطلحات السياحة الجماهيرية سيما مع السفر مع وكالات السفر، خاصة مع السياحة الدينية مع شعائر العمرة، وكذلك تمضية أيام في فنادق، وأيضا قضاء احتفالات نهاية السنة في تونس، لكن هذا لا يؤشر على تجذر الوعي والممارسة السياحيين لدى أفراد المجتمع الجزائري، لأن الأمر الواقعي هو أن السياحة لم تعد وليست في متناول فئات عريضة واسعة من فئات المجتمع لأن "السياحة الاجتماعية تريد أن تكون في متناول الجميع وتعطي كل أولئك الذين لا تكون لهم دائما الإمكانيات المادية والفكرية، ووسيلة للمشاركة في سفيرة أو قضاء عطلة في أحسن الظروف المالية، والتقنية والنفسية والثقافية، وهذه العناصر تعتبر بمثابة شروط للعرض الخاص بالسياحة الاجتماعية"¹². فيبدو أن هذا العرض لم ينتشر كلية لدى كل الفئات الاجتماعية في الجزائر. ولا يزال الغموض والعجز يكتنفان النشاط السياحي في الجزائر. ويمكننا أن نقول إن الممارسة السياحية في الجزائر على العموم تدرك بعلاوات سلبية سيما في أماكن معينة نتيجة وجود ممارسات تفصل مع الإطار القيمي للمجتمع الجزائري، سيما مع ظاهرة تعاطي الخمر والممارسات اللاأخلاقية، مما لا يترك فرص للعائلات لممارسة سياحية مثمنة، إضافة إلى الأسعار المقدمة من طرف الهياكل السياحية التي لا تساعد على تشجيع السياحة الاجتماعية المحلية. ثم إن القطاع السياحي على الرغم من سخاء الخطاب الذي

يحيط به، لكنه لا يزال يعتمد على الترقية و"البريكولاج" في ظل غياب الاهتمام الفعلي بالموارد البشري في عملية الإشهار السياحي، حيث يتم دائما تقديم في الواجهة القدرات الطبيعية التي تحوز عليها الجزائر، من دون التوقف عند العوامل البشرية، بحيث أن المهن المرتبطة بالسياحة هي منعدمة في سلم المهن في الجزائر. إضافة إلى كون أن النظام التعليمي الجزائري في كل مستوياته لا يجعل من التوعية السياحية من أولويات تتمين هذا القطاع. فهو قطاع يمكننا القول يدافع عن نشاطه بمفرده وبمعزل عن الإطار الاجتماعي العام ! ثم إن السياحة لكي تثمن صورتها في الداخل والخارج فتحتاج إلى نشر حولها ثقافة فعلية وليس فلكلورا ظرفيا. في هذا الإطار يجب على وسائل الإعلام أن تلعب دورا توعويا إيجابيا. كذلك على السينما والإنتاج التلفزيوني أن يساهما للترويج لصورة الجزائر، بالتركيز على تصوير مناطق طبيعية تؤدي إلى تتمين وجهة الجزائر، والعمل على دفع السياحة الثقافية في الجزائر. فالعلاقة بين السياحة و الثقافة هي علاقة ارتباط وثيق.

7- خاتمة:

إن الأزمة المالية الصعبة التي تعرفها الجزائر حاليا لها أثر انعكس على كل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. و كل المؤشرات الاقتصادية والمالية لا تتوقع أن يتحسن الوضع المدى القريب، بل هناك من يذهب إلى أن الأوضاع المالية ستزداد تدهورا في السنوات القادمة. لكن، وعلى الرغم من هذه الأزمة، فإن الآفاق ليست مسدودة. في ظل قدر محتوم لا مفر منه، بل تملك الجزائر من الموارد المادية و الطبيعية و البشرية لتجاوز هذا الظرف الصعب و في السياق يمكن لقطاعات نشاط اقتصادي و اجتماعي متعددة و متنوعة أن تساهم في تخفيف من حدة الأزمة المالية هذه. و من هنا يأتي إسهام القطاع السياحي في دفع حركية النشاط الاقتصادي الاجتماعي، نحو تحقيق نوع من التوازن الاقتصادي. و لنكن واقعيين بأن لا نجعل

من السياحة القطاع الذي سيعوض عجز المحروقات، و لتكن واقعيتنا تلك بالاهتمام الفعلي سياسيا و اقتصاديا و اجتماعيا و ثقافيا بهذا القطاع، و نسعى كمستوى سياسي و مجتمع إلى إقامة منظومة سياحية وطنية تجمع بين أبعاد عديدة و متنوعة. فالرهان يتمثل في معرفة ماذا تريد الجزائر من السياحة، و كيف تنتهي لإنجاحها من خلال إرساء قواعد سياحية و تقاليد راسخة بشأنها. بما لا يضر بالمنظومة القيمة الوطنية و يتعارض معه.

التوصيات و المقترحات:

- * - لا يجب أن تبقى السياحة مجرد اهتمام ظرفي بل يجب أن تكون انشغال تركز لها كافة الإمكانيات المادية والبشرية والهيكل القاعدية.
- * - جعل السياحة محل اهتمام النظام التعليمي في كل مستوياته من الابتدائي إلى الجامعي من خلال البرامج التعليمية المسطرة من طرف وزارة التربية و وزارة التعليم العالي. * - العمل على تنمية الثقافة السياحية لدى أفراد المجتمع الجزائري من خلال تثمين القدرات السياحية للبلاد .
- * - تشجيع السياحة المحلية وتطويرها والبحث عن كل ما من شأنه أن يرقى هذه السياحة، سواء من حيث الهياكل السياحية أو من حيث المواصلات أساسا.
- * - ترقية المنتج السياحي و تثمين ثقافة السياحة لدى الجزائريين سيما الشباب منهم.
- * - ترقية اتجاه الجزائر لدى الأجانب وهذا هو عمل وسائل الإعلام الجزائرية والممثلات الدبلوماسية في الجزائر.

قائمة المراجع:

- (¹) شبار سعيد، "مرموري يشدد على خلق حركية جديدة ويصرح القطاع السياحي يمثل 2 بالمائة من الناتج الداخلي الخام"، الخبر، الأحد 28 جانفي 2018، ص. 11.
- (*) وزير السياحة والصناعة التقليدية الحالي الذي خلف السيد حسان مرموري.

(²) محمد بن أحمد، " 200 ألف منصب شغل دائم لإحياء السياحة الصحراوية في 5 سنوات. 4 إجراءات لعودة الجزائر كوجهة سياحية دولية"، الخبر، الثلاثاء 13 نوفمبر 2018، ص. 2.

(³) نفس المرجع، ص. 2.

(⁴) نفس المرجع، ص. 2.

(⁵) نفس المرجع، ص. 2.

(⁶) Iness Boukhalfa, « Rencontres régionales du tourisme à Constantine. 2112 projets agréés depuis 2008 », in Liberté, Jeudi 1 novembre 2018, p. 10.

(⁷) Ibid, p. 10.

(⁸) Ibid, p. 10.

(⁹) Karim Cherfi, Economie du tourisme, un investissement d'avenir pour l'Algerie, Alger, Casbah Editions, 2017, p. 21.

(¹⁰) Saskia Cousin, Bertrand Réau, Sociologie du tourisme, Paris, collection « Repères », La Découverte, n°535, 2016, p. 57.

(¹¹) Georges Cazes, Le tourisme en France, 3^{ème} édition, Paris, PUF, Collection « Que sais-je ? », n° 2147, 1989, p. 106.

(¹²) Robert Lanquar, Yves Raynouard, Le tourisme social, 2^{ème} édition, Paris, PUF, collection « Que sais-je ? », n°1725, 1981, p. 42.